لاوروبا ، وتاريخ لقائها الطويل معها ، يعملان كحافزين لارتباطها المتزايد بالاسرة الاقتصادية الاوروبية ، والبنى التربوية والاقتصادية والادارية لهذه البلدان هي الى حد كبير ارث استعماري ، وثقافة نخباتها الحاكمة اوروبية بصورة جزئية على الاقل ، ولذا تميل العلاقات العملية بينها وبين الاوروبيين الغربيين الى ان تكون أسهل منها مع الاجانب الآخرين . وكون دول اوروبية مثل بريطانيا وفرنسا (أو بلجيكا وهولندا) قد انسحبت رسميا من المستعمرات ، ولا تملك ما يكفي من القوة العسكرية لاثارة الخوف ، وتبدو وكأنها خسرت نفسيتها الامبريالية ، قد زاد من جاذبية اوروبا كشريك اقتصادي في نظر البلدان المنتجة .

ان قادة « الدولة الجزيرة » ينظرون الى بروز التعاون الاقتصادي الاوروبي — العربي والاوروبي — الافريقي ، على الارجح ، على انه خطر بعيد المدى أعظم من التحدي الفعلي الذي يطرحه الاتحاد السوفياتي . وفي الخطاب الذي القاه كيسنجر في الثالث والعشرين من نيسان ١٩٧٣ وحدد فيه سياسته ، قال بصراحة ان « احتمالات نظام تجاري مغلق يضم الاسرة الاوروبية وعدد نام من الامم الاخرى في اوروبا والبحر المتوسط وافريقيا ، تبدو على حساب الولايات المتحدة الاخرى المستثناة » . وقلقه مفهوم ، اذ ان سوقا مشتركة تتألف من نحو ٦٠٠ مليون نسمة ، وقاعدة اوروبا الصناعية المتقدمة ، ومجمع كبير للايدي العاملة ، واغنى تراكمات طبيعية في العالم للطاقة والموارد المعدنية ستصير بصورة محتومة موضع قوة هائل . ولكي تبقى واشنطن في مركزها المتفوق الاول عليها بطريقة ما ان تحافظ على دور مسيطر في منطقتي البحر الابيض المتوسط والمحيط الهندي.

ويسعى الدكتور كيسنجر الى تحقيق هذا الامر عن طريق المناورات الدبلوماسية والمحافظة على تفوق اميركا العسكري . واحد أسباب ذلك ، كما أشار نقاده على الدوام، هو انه لا يحسن فهم الاقتصاد، وتثير تعقيداته سأمه ، ويعتقد ان الواقع عرضة للتلاعب السياسي والعسكري ، لكن السبب الرئيسي هو انه يفهم فهما كافيا ليدرك ان الولايات المتحدة خسرت الكثير من وسائل ضغطها الاقتصادي ، ولذا ينبغي ان تكون القوة والدبلوماسية اداتيه الرئيسيتين لاستمرار الهيمنة الاميركية .

بحلول ١٩٦٨ ، عندما وصل كيسنجر الى السلطة ، كان « واضحا تمام الوضوح » ان الولايات المتحدة تخسر تفوقها الاقتصادي على اوروبا واليابان . فقد كان معدل نموها متخلفا وراء معدلي نموهما. وكانت موازين مدفوعاتها تزداد سلبية سنة بعد سنة . ويقول ماكس سيلبر شميت ان ديون الدولار القصيرة الامد كانت قد ارتفعت الى ٣٣ بليون دولار عام ١٩٦٨ . وبحلول ١٩٧١ كانت قد تضاعفت تقريبا الى ٦٣ بليون دولار . وفي ١٩٧٤ تخطت المئة بليون دولار بكثير . (ماكس سيلبر شميت ، **الولايات المتحدة واوروبا** . هاركورت ، برس ، ١٩٧٢ ، ص ١٨٩ ، استشهد به جوفري باراكلو في « نهاية حقبة » ، **نيويورك تايمز ريفيو اوف بوكس** ، المجلد ٢١ ، العدد ٢ ، ٢٧ حزيران — يونيو ، ١٩٧٤ ، ص ١٨) . لقد صارت حكومة نيكسون — كيسنجر الاولى في القرن العشرين التي حققت للولايات المتحدة عجزا في حساب تجارتها الخارجية ، بلغ ١٢ بليون دولار عام ١٩٧١ ، وذلك ، الى حد كبير ، بسبب التدخل الاميركي المستمر والباهظ الثمن في الهند الصينية ، وبسبب الانفاق على المعونة العسكرية والقواعد العسكرية ونشر القوات والاسلحة في الخارج ، وبسبب المنافسة من اليابان واوروبا . وفقد الدولار قابلية تحويله في آب (أغسطس) من تلك السنة ، وكان في الطريق الى خفض قيمته .

كانت الخلافات الاوروبية — الاميركية الاشد خطورة ، كما هو متوقع ، حول مسائل التجارة والتثمير والعلاقات المالية . وظهرت هذه الاختلافات على السطح بصورة دراماتيكية نوعا ما في سنة ١٩٧٣ خلال الحرب العربية — الاسرائيلية عندما احتجت حليفات مقربة مثل المانيا الغربية علنا على استخدام مرافئها لامدادات الاسلحة الاميركية لاسرائيل ، وحظرت الحكومة البريطانية استعمال قاعدتها في قبرص للاستطلاع . وفي ما عدا البرتغال الفاشية تصرفت جميعها ، كما تذمر كيسنجر بمرارة لجماعة من البرلمانيين الاوروبيين ، « كأن التحالف غير موجود » . فان سياسته الرامية الى استخدام امتياز الولايات المتحدة الاستراتيجي لتأمين الامتثال الاوروبي كانت لها حدود . وينطبق